

الشذوذ النحوي عند ابن مالك: دراسة وصفية تحليلية

Grammatical anomalies at Ibn Malek: descriptive and analytical Study

Makeenibb2013@gmail.com

جامعة إب - كلية الآداب - قسم اللغة العربية
- اليمن

مكين عبده غالب سعيد

Makeen Abdoh Ghaleb Said

النشر: 2024/12/29

القبول: 2024/09/06

الإرسال: 2024/07/09

الملخص:

يهدف البحث إلى معالجة ظاهرة (الشذوذ النحوي عند ابن مالك)؛ إذ تعد من الظواهر اللغوية التي يظهر فيها اجتهاد ابن مالك، وتناول البحث موارد الشذوذ عنده، وتصنيف مسائل الشذوذ بحسب موافقتها للمذاهب النحوية أو مخالفتها، أو ما تردد فيه بين الشذوذ والقياس، أو نفى الشذوذ عنه، ومثله تنبيهه على بعض الشواذ التي قل تنبيهه سابقه عليها. وخلص البحث إلى جملة من النتائج، من أبرزها: تعدد موارد الشذوذ عند ابن مالك، ومرجعه إلى القلة ومخالفة القياس، ولم يعتن كثيرا بالتفريق بين الشذوذ في القياس والاستعمال، ولم يلزم مذهباً معيناً في الحكم بالشذوذ، وإن جاءت أكثرها موافقة للبصريين، وتردد في كثير من المسائل بين القول بالشذوذ أو القياس، أو كونها لغة، وذلك ناشئ عن اجتهاد، وقد يطلق الشذوذ على الضرورة الشعرية في بعضها؛ لأن الضرورة الشعرية عنده فيما لم يجد الشاعر عنه مندوحة في إقامة الوزن أو القافية.

الكلمات المفتاحية: الشذوذ؛ النحو؛ ابن مالك.

Abstract:

The research aims to process the phenomenon (grammatical irregularity according to Ibn Malik); Which is considered one of Linguistics phenomena in which the diligence of Ibn Malik appears, and the research dealt with irregularity The classifications of irregularity issues according to him, the classifications of irregularity issues according to agreement or disagreement with grammatical Schools, or what hesitated between irregularities and analogy, or he denied irregularity from it, and the same alerting him to some irregularities that fall of alerting previously on it. The research concluded With a group

of results the most important which are; the multiple of the Sources of irregularities according to Ibn Malik, the reference to the fewness and disagreement the analogy, and he did not pay much attention to distinguishing between irregularities in analogy and usage, and he did not commit a specific school in ruling of irregularity, even though most of them agreed with Basrans, and he hesitated in more of issues between saying it is irregularity or analogy, or may be as a language, and that arises according to diligence, and irregularity may be refer to the necessity of poetic between each other; because of his poetic necessity is in what the poetic did not find agreement in establishing meter and rhym..

Keywords: Irregularity; grammar; Ibn Malik.

1- مقدمة

يعد الشذوذ النحوي من الأحكام الشائعة التي كثر ذكرها في مجال تقويم القواعد النحوية بوصفه البعد الآخر للمقيس، فهو تأكيد للقاعدة المطردة، وقد عبروا عما خالف المطرد بمصطلحات مختلفة أشهرها الشاذ، ومعيار هذا الحكم لم يتفق عليه أصحاب المدارس النحوية، فالكوفيون منهمجهم أقرب إلى الوصفية منه إلى المعيارية باحترامهم للمسموع ولو قل، وعدم خضوعهم أمام القواعد الكلية التي استمدت من الشائع، بينما كان المنهج الذي اتبعته مدرسة البصرة أقرب إلى المنهج المعياري؛ الذي يقوم على الاقتصاد في قبول الرواية من الشواهد، ووفرة الأدلة التي تبنى عليها القواعد، فمنهجهم أقرب إلى الصرامة في تععيد اللغة وتقليل الخروج، غايتهم منه وضع نحو قياسي، وعلى هذا تبقى مسألة الشذوذ من المسائل التي تختلف فيها وجهات النظر، وتحتاج إلى تتبع وتحليل لكشف ملامساتها، وموقعها في النحو تأثراً بالسابقين، وتأثيراً في اللاحقين، ولا سيما الشذوذ النحوي عند ابن مالك الذي عرف باجتهاده واعتداده برأيه مع إلمامه بعلم اللغة، ونواذرها، وكثرة مصنفاة، وذيوخها، ولهذا كان هذا البحث.

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وانطلاقاً من هذا التصور، اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث تقفوها خاتمة.

2- التمهيد: مفهوم الشذوذ، وحكمه:

الشذوذ لغة: شذ عنه، يشذ شذوذاً: تفرق وانفرد عن غيره، وكل ما انفرد فهو شاذ⁽¹⁾.

واصطلاحاً: ما فارق بقية بابه، وانفرد عنه إلى غيره⁽²⁾، وقال محمد الخضر حسين: «وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي الفصيح بالشذوذ، ولا يبالون أن يسموا خروج المولد عنها بالخطأ واللحن»⁽³⁾، ومما سبق يعلم أن الشاذ ليس غلطاً، ولا خطأً.

ويرى بعضهم أن التسمية البديلة للشاذ هو أن يقال فيه: (لغة)، ومستندهم في ذلك ما حكي عن عيسى بن عمرو وعمرو بن العلاء في أنهما لم يستوعبا جميع كلام العرب، وإنما بنيا القياس على الكثير من كلام العرب، ويسميان ما ورد مخالفاً لذلك لغة⁽⁴⁾، ولكن هذا ليس على إطلاقه فإن الشاذ قد يوجد في لغة من نقل عنهم المطرد.

والشذوذ عند ابن مالك يأتي تارة عند مخالفة القياس مع وروده بقلّة، ولو كان لغة لقوم ومن أمثلة ذلك ما ذكره أن في المرخم لغتان: إحداهما: وهي أجودهما؛ ومعظم العرب عليها، وذلك بأن ينوى المحذوف، فإذا رُخمت على هذه اللغة تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فتقول في جعفر: (يا جعف)، ووصفها ابن مالك بالاطراد، والثانية: أن لا يُنوى المحذوف، بل يعاملونه معاملة الاسم التام، وعليها ما روى سيبويه من قول بعض العرب: يا طلح، بضم الحاء، وهي التي وصفها ابن مالك بالشذوذ ومستنده في هذين الحكمين هو القلة للشاذ والكثرة للمطرد⁽⁵⁾.

ومثله في تفصيله لأنواع حذف حرف الجر بين الاطراد والشذوذ؛ نحو: (دخلت في الدار)، و(دخلت الدار)، فلما كثر استعمال الفعل (دخل) مع أسماء الأماكن الأخرى، حكم له باطراد حذف حرف الجر معه⁽⁶⁾.

وأما ما قل الحذف معه فمقصود على السماع، ومن أمثلة ذلك قولهم: «توجه مكة وذهب الشام، ومطرنا السهل والجبل، وضرب فلان الظهر والبطن، فلا يقاس على هذه الأسماء وما أشبهها»⁽⁷⁾، فمسألة القياس على الكثير مستولية على فكر ابن مالك النحوي، وما قل يكون مقصوداً على السماع، لا يتجاوز به إلى غيره.

وأحياناً يسلك بالمسموع عنهم مسلك الكوفيين في القياس، وقد يتردد بين الحكم بالشذوذ والاطراد في كتبه المختلفة.

وعادة ابن مالك أن يعبر بالقليل عما جاء في الكلام، ولم يختص بالشعر، ويعبر أيضاً بالندور عما جاء في الكلام وهو محتمل للقياس عليه وعدمه⁽⁸⁾.

ويخلص من ذلك كله أن منهج ابن مالك في القياس لم يكن منهجا موحدًا؛ إذ لم يحدد النحاة وهو منهم كمية ما يحكم عليه بالقلة وما يحكم عليه بالكثرة، ولا كمية ما يحكم عليه بالاطراد أو بالشذوذ⁽⁹⁾.

ويأتي مفهوم الضرورة على نحوٍ أخص من الشذوذ، إذ الضرورة خاصة بالشعر مما قل أو ندر، مع مخالفتها للقياس والاستعمال، وهي عند جماهير النحاة: ما لم يرد إلا في الشعر، سواء كان للشاعر فيه مندوحة أم لا⁽¹⁰⁾، وخالف ابن مالك فجعلها خاصة بما ليس للشاعر عنه مندوحة، فالضرورة عنده هي ما لا يمكن أن يقع فيه تغيير⁽¹¹⁾.

ومن أمثلة ذلك عنده في مسألة عدم مباشرة حرف النداء في السعة ذا الالف واللام، في قول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تكسبانا شرا

فقد حمل على الضرورة عند البصريين، وحمله ابن مالك على الشذوذ، ونفى كونه ضرورة؛ لإمكان الشاعر أن يقول: فيا غلامان اللذان فرا⁽¹²⁾.

وقد ردوا عليه فهمه للضرورة بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وحينئذ لا توجد ضرورة، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك وقع في الشعر واختص به ولم يقع في كلامهم المنشور، وقد افترض ابن مالك هذا الرد، ولم يجب عنه⁽¹³⁾.

وفي بحث (الضرورة الشعرية عند ابن مالك بين التقعيد والتطبيق) للشعبي أثبت أن ابن مالك في التطبيق موافق لجمهور النحاة في مفهوم الضرورة في أغلب المسائل وأن اشتراطه عدم وجود مندوحة للشاعر من الوقوع في الضرورة خاص بالمستندرات التي قل استعمالها وكان باستطاعة الشاعر إخراجها من الضرورة، ووُجد لها نظير في النثر أو مسوغ في القياس، وليس عاما في كل ما خالف قواعد اللغة⁽¹⁴⁾.

فما وصل فيه ابن مالك إلى القناعة بإثبات الحكم الذي تضمنه الشاهد الشعري لمسوغات أخرى لجأ إلى التنصل من دعوى الضرورة.

ومن استعمال ابن مالك مصطلح الشذوذ في موطن الضرورة مسألة اجتماع (كي) مع (أن) التي بمعناها، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار (أن) بعد (كي) وجعلوا من شواهد ذلك قول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقبرتي فتركها شنا ببيداء بلقع

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار (أن) بعد (لكي)، وعدوا ظهورها في البيت المذكور ضرورة⁽¹⁵⁾، وقول ابن مالك متوافق مع البصريين، ولكن عده من باب الشذوذ⁽¹⁶⁾.

وقد استعمل مصطلح شاذ الشاذ أو بلغ غاية الشذوذ أو الأشد عند المقارنة بين مسائل الشذوذ التي ترجع إلى باب واحد، ومنه قوله: «لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ، ولما لا مبالغة فيه أشد، فيعبر عنه بشاذ الشاذ»⁽¹⁷⁾.

ومن المسائل التي عبر عنها بالأشد بعد أن ذكر دخول نون التوكيد بنوعيتها على الفعل الأمر مطلقاً، والمضارع والماضي الدالان على الاستقبال، ثم ذكر شذوذ دخولها على المضارع الدال على الحال، وجعل أشد منه توكيد (أفعل) في التعجب، وجعله في اسم الفاعل أشد من توكيد فعل التعجب كقول الراجز: أقائلن أحضروا الشهود⁽¹⁸⁾.

وهذه المقاييس المعيارية في أمثلة هذا الباب من الضرورة والشذوذ وما بلغ غاية الشذوذ والأقل شذوذاً جرت من ابن مالك بحسب السماع كثرة وقلة، أو اتباعاً لحكم النحاة قبله، أو قريباً وبعدها في القياس والتعليل.

وأما حكم الشاذ فإنه يقبل المسموع منه، ولا يقاس عليه؛ ولو اعترض بالشاذ على القياس لبطل أكثر الصناعات والعلوم، وقد أكد ابن مالك كراهية الحمل على الشاذ، وأشد منه الحمل على شاذ الشاذ⁽¹⁹⁾.

ولكنه أحياناً قد يخالف عامة النحاة في تجويز القياس على ما حكم عليه النحاة بالشذوذ، مع إقراره بشذوذه، ومن ذلك وصل (أل) بالجملة الفعلية في دخولها على المضارع دون دخولها على الجملة الاسمية فالأخير عنده من الضرورات، فقال:

وشذ نحو (الحكم الرُّضَى) ومن ... رأى اضطراد مثل ذا فما وهن

لكن (من القوم الرسول الله ... منهم) ونحوه قليل واه

ونفى الضرورة عن دخول (أل) على الجملة الفعلية لكثرة في أشعارهم، ولإمكانيهم أن يغيروا هذه التراكيب إلى تراكيب أخرى خالية من هذه الضرورة وفقا لفهمه الخاص لمفهوم الضرورة⁽²⁰⁾. وإذا كان ابن مالك قد فرق بين دخولها على الجملة الاسمية ودخولها على الجملة الفعلية فإن عامة النحويين لا يفرقون بينهما فكل ذلك معدود من الشواذ وقد جعله ابن السراج والسيراfi من أقبح ضرورات الشعر⁽²¹⁾.

3- المبحث الأول: أقسام الشذوذ وموارده

3-1 المطب الأول: أقسام الشذوذ

الكلام على أقسام الشذوذ بين القياس والاستعمال يؤخذ من كلام ابن السراج وابن جني على الاطراد والشذوذ، فقد جعلاهما بالنسبة للقياس والاستعمال على أربعة أضرب؛ أحدها للمطرّد قياسا واستعمالا، وهذا الذي بنيت عليه القواعد، وثلاثة منها للشاذ: أحدها: شاذ في القياس ومطرّد في الاستعمال، وثانيها: شاذ في الاستعمال ومطرّد في القياس؛ وثالثها شاذ قياسا واستعمالا، والقياس عند الجمهور إنما يكون على المطرّد قياسا واستعمالا⁽²²⁾.

ومما هو مطرّد في القياس شاذ في الاستعمال ما ذكره ابن مالك من شذوذ وقوع خبر أفعال المقاربة مفردا؛ والمستعمل في خبرها هو (يفعل) لأنه أدل على مقتضى كاد، والأصل استعمال المفرد، لكنه أصل مرفوض استعمالا إلا ما سمع، مثل: إني عسييت صائما⁽²³⁾، وتابعه في التنبيه على شذوذه الرضي وابن الناظم⁽²⁴⁾.

ومما ذكر ابن مالك أنه شاذ في القياس كثير في الاستعمال دخول (ما) المصدرية على أفعال الاستثناء (خلا وعدا)؛ إذ الأصل دخول الحروف المصدرية على ما له مصدر لأنها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر، ولكن (ما) المصدرية دخلت على فعلي الاستثناء (خلا، وعدا) وهذا الدخول مجمع عليه، وكذا (حاشا) قليلا، فعّد دخولها شاذا في القياس، وفي ذلك يقول ابن مالك: "ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة فإذا وُصل ببعضها حرف مصدرية فهو على خلاف الأصل فلا يُيألى بانفراده بذلك، فيقال لم يُوافقه غيره، فإن موافقته تكثير للشذوذ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل"⁽²⁵⁾. ومع أنه كثير في الاستعمال لكنه قرر أنه ليس محلاً للقياس.

وابن مالك قد يكتفي بذكر الشذوذ دون تفريق بين ما كثر وما قل في الاستعمال؛ ومن ذلك ما ذكره ابن مالك من شذوذ ترخيم ما خلا من العلمية وتاء التأنيث، فلا يرخم إلا في شذوذ، كقولهم: يا صاح وأطرق كرا، وظاهر كلامه يقتضي المساواة في الشذوذ بينهما، ولا شك أنهما شاذان في القياس؛ أما في الاستعمال فالشاذ (أطرق كرا) لقلة استعماله، وأما (يا صاح) فإنه كثير في الاستعمال⁽²⁶⁾.

3-2 المطلب الثاني: موارد الشذوذ عند ابن مالك:

وردت أحكام بالشذوذ عند ابن مالك في موارد متعددة، ومنها:

3-2-1/ في الحديث النبوي: موقف ابن مالك هو الاستشهاد بالحديث حتى صار علما عليه، ولم يمنع ذلك من الحكم عليه أحيانا بالشذوذ إن خالف القياس، وهذا من إنصافه؛ ومن أمثلة ذلك إهمال الجزم بـ(متى) حملا على (لو)، وذلك في قول عائشة -رضي الله عنها- مخاطبة الرسول -صلى الله عليه وسلم: «إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يُسمع الناس»⁽²⁷⁾، ووجه ابن مالك هذه الرواية أن متى حملت على (لو) شذوذا، فأهل الجزم بها، وفي شرح التسهيل وصف ذلك بالغرابة⁽²⁸⁾، وأنكر أبو حيان على ابن مالك هذا التأويل⁽²⁹⁾، ولعل مرجعه إلى منهج أبي حيان في رفض الاستدلال بالحديث على إثبات القواعد النحوية، والأقرب توجيه ابن مالك، فباب الحمل باب واسع.

3-2-2/ بعض القراءات الشاذة: ونعني بالقراءة الشاذة ما فقدت أحد أركان القراءة الصحيحة الثلاثة، وهي: موافقة العربية ولو بوجه مختلف فيه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحة سندها، فمتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها شاذة، وأعظم هذه الأركان هو صحة السند⁽³⁰⁾، والأصل عند ابن مالك الاستشهاد بالقراءات القرآنية من غير تفريق بين متواترها وآحادها وشاذها متى صح نقلها، وقد صار ذلك علما عليه، في حين رد بعضهم قراءات متواترة لمخالفتها القياس اللغوي، ومما قيل في ذلك: "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيرون على عاصم وحمة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهاهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون"⁽³¹⁾.

ونماذج الاستشهاد بالقراءات الشاذة وبناء الأحكام عليها عنده كثيرة، ومن ذلك جواز الفصل بين اسم الفاعل المضاف إلى ظاهر بمفعول أو ظرف⁽³²⁾، ومن ذلك جواز وقوع (أن) الناصبة بعد علم خالص⁽³³⁾، وغير ذلك مما يطول المقام بذكره، ولا تلازم عنده بين شنوذ القراءة والحكم المستنبط منها، فقد أجاز إعمال (إذا) وإلغاؤها عند تقدم حرف العطف عليها، والإعمال إنما جاء في القراءة الشاذة وفي ذلك يقول: "ولو قدم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها وإعمالها، وإلغاؤها أجود، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 76]، وفي بعض الشواذ: "لا يَلْبَثُوا"⁽³⁴⁾.

وأجاز حذف الألف واللام من (الذي) و(التي)، وجعلها لغة لبعض العرب، مستدلاً بقراءة من قرأ شنوذاً ﴿صِرَاطٌ لِلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7]⁽³⁵⁾، وقد تعقبه أبو حيان بأنه لم يذكر غير هذه القراءة وجوز الباقي قياساً لا سماعاً، وهي من النذور والشنوذ بحيث لا يقاس عليها⁽³⁶⁾ أما ما ورد عنده من ذكر أحكام شاذة بنيت على قراءات شاذة، فمن ذلك ما ذكر من شنوذ إهمال (إن) حملاً على (لو)، ومثل له ابن مالك بقراءة طلحة: ﴿فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: 26] بياء ساكنة ونون مفتوحة، نقلها عن ابن جني في المحتسب⁽³⁷⁾ وقد أقر ابن جني بصحة الجزم لكن مع بقاء النون، وجعل ذلك من لغات العرب⁽³⁸⁾، والأقرب كلام ابن جني.

جدول (1) يبين تخريج إهمال إعمال (إن) حملاً على (لو)

الشنوذ	لغة
ابن مالك	ابن جني

ومما حكم عليه بالشنوذ ومورده القراءات القرآنية شنوذ رفع الحين -الثابت- اسماً وجعل المحذوف خبراً بعد لات في قراءة عيسى بن عمرو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3]⁽³⁹⁾، وتوجيه قراءة الرفع عند سيبويه على أنه اسم لات وخبرها محذوف، أما عند الأخفش: فإن (لات) لا تعمل شيئاً في القياس؛ لأنها ليست بفعل، فإذا كان ما بعدها رفعاً فهو على الابتداء، وإن كان منصوباً، فبإضمار فعل، وعامة النحاة على أن الرفع هو الأقل⁽⁴⁰⁾.

ولم أجد قبل ابن مالك من وصف الرفع بالشنوذ، ولم يرتض أبو حيان شنوذ رفع الحين بعد (لات)؛ لأنه قد ثبت قراءة⁽⁴¹⁾.

والحكم بالشذوذ من ابن مالك هنا فيه تحوز في إطلاقه على القليل، ولعله مقصود ابن مالك، والتعبير الأدق أن يقال: الرفع قليل أو خلاف المشهور؛ لأن القراءة سنة متبعة، وعادة ابن مالك الاحتجاج بالقراءات جميعها طالما صح نقلها.

3- 2- 3/ بعض الأقوال المحكية عن العرب: تتسع العربية لكل ما يروى عن العرب، فحين تحكى أقوال تخالف الأغلب المطرد، فلا مناص لابن مالك من الحكم عليها بالشذوذ، ومن أمثلة ذلك عنده ما حُكي من معارف وقعت حالاً، والأصل أن يقع الحال نكرة عند جماهير النحاة، والكوفيون أجازوا مجيء الحال معرفة إذا كان فيها معنى الشرط، وذهب يونس والبغداديون إلى أن الحال تجيء معرفة ونكرة، والجمهور يؤولونها حينئذ بنكرة، وقد أشار النحاة إلى هذه الألفاظ والتمسوا لكل لفظ مسوغاً لجيئته كذلك⁽⁴²⁾، ومنها ما ذكره ابن مالك من ألفاظ حكم عليها بالشذوذ، وتأولها بنكرة على مذهب الجمهور، فمن المعرف بالألف واللام ذكر قولهم: ادخلوا الأول فالأول، أي مترتبين، وجاءوا الجماء الغفير أي جميعاً، وغيرها من الألفاظ، وذكر من المعرف بالإضافة قولهم: رجع عوده على بدئه، وجلس وحده، وفعل ذلك جهده وطاقته، والمعنى رجع عائداً وجلس منفرداً وفعل جاهداً ومطيقاً، وغيرها مما ذكره، وحكى عن سيبويه النصب والرفع في جاءوا قضَّهم بقضيبضهم، ومعناه جاءوا جميعاً⁽⁴³⁾.

3- 2- 4/ ما قيل عنه لغة: ومن ذلك شذوذ الجر بأفعال الاستثناء مع دخول (ما) عليها؛ فقد نقل ابن مالك اتفاق النحاة على نصب ما استثنى بما عدا وما خلا، ثم نقل رواية الجرمي عن بعض العرب جرّ ما استثنى بها، حيث حمل رواية الجرمي على زيادة ما، وهذا شاذ؛ لأن الأصل في زيادتها مع حرف الجر تأخرها عنه، وتقدمها عليه شاذ، ومن تأخرها: ﴿فِيمَا رَحْمَةً﴾ [آل عمران: 159] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: 40]⁽⁴⁴⁾، ونقل هذه اللغة أبو حيان عن الكسائي، والجرمي، وأبو علي، والربيعي، وجعله أبو حيان من الشذوذ⁽⁴⁵⁾.

جدول (2) يبين تخريج زيادة (ما) قبل (خلا) و(عدا) والجر بهما

لغة	الشذوذ
الجرمي والكسائي وأبو علي	ابن مالك وأبو حيان

3-2-5/ الصنعة النحوية: قد لا يكون المنقول مخالفاً للقياس، ولكن توجيهه هو المخالف، ومن ذلك شذوذ إعراب الجر بـ(لولا) للياء والكاف، فالاسم الواقع بعد (لولا) الظاهر يرتفع بالابتداء، وكذلك إذا أضمر عنه من الضمائر المرفوعة المنفصلة، هذا هو القياس، وعليه أكثر الاستعمال، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: 31]، إلا أنه قد ورد عن العرب كثيراً: (لولاك) و(لولاي)، خلافاً للمبرد الذي أنكر ذلك، ولا حجة له في إنكار ما رواه الثقات⁽⁴⁶⁾.

وقد اختلف النحاة في موقع الكاف والياء وشبههما بعد (لولا)، فمذهب سيويه ومن تبعه ومنهم ابن مالك أنهما في موضع جرّ بـ(لولا)؛ لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جرّ، والنصب في لولاي ممتنع لأن الياء لا تنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية وجوبا أو جوازاً، ولا تخلو منها وجوبا إلا وهي مجرورة، فامتنع كونها منصوبة وتعين الجر⁽⁴⁷⁾.

ورأى ابن مالك أن في عملها الجر مع شذوذه استبقاءً حقّ لـ(لولا)؛ من جهة اختصاصها بالاسم غير مشابهة للفعل، ومقتضى ذلك أن تجر الاسم مطلقاً، لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط من ربط جملة بجملة⁽⁴⁸⁾ فعلى ابن مالك استبعاد الرفع للكاف أو الياء، ثم علل اختيار الجر على النصب، وفق القواعد النحوية المطردة، وأنه مع شذوذه أهون؛ لأن فيه إعطاء (لولا) بعضاً من حقها، وهي سلسلة من التعليقات اقتضتها الصنعة النحوية لتبرير هذا الحكم الذي لا تأثير له في اللفظ أو المعنى.

ومذهب الكوفيين أن الياء وأخواتها موضعها رفع نيابة عن الضمائر المنفصلة، ورجحه صاحب الإنصاف؛ ليجري الباب على قاعدة واحدة، وهي رفع الاسم الواقع بعد (لولا)⁽⁴⁹⁾. وهو إن اطرّد من جهة رفع ما بعد (لولا) فقد وقع في شذوذ آخر وهو وقوع ضمير الجر موقع المرفوع، والخلاف في هذه المسألة قليل الجدوى، وتتحكم فيه نظرية العامل.

جدول (3) يبين إعراب الضمير في (لولاي) و(لولاك)

الجر	الرفع
سيويه وابن مالك	الكوفيون والأنباري

3-2-6/ الشاهد الشعري: سبق الحديث عن وصف ابن مالك لبعض ما ورد في الشواهد الشعرية بالشذوذ، ومن ذلك أيضاً إطلاقه شذوذ إعمال المصدر عند إضماره، على رأي البصريين؛ فلا

يقال: مرورك بزيد حسن، وهو بعمره قبيح، فيعلق المجرور ب (هو)؛ لكونه ضمير المرور، وهو مبين لصيغة أصل الفعل، وقد وقع شاذاً في قول زهير:

وما الحربُ إلّا ما علمتم ودُقتُم وما هو عنها بالحديث المرجّم
ف(هو) ضمير الحديث و(عن) متعلقة به⁽⁵⁰⁾.

وأجاز الفارسي والرماني وابن جني وأهل الكوفة إعماله مستدلين ببيت زهير، وقالوا: الظرف والمجرور، يكفيهما رائحة الفعل⁽⁵¹⁾، وتأوله البصريون بأنّه يمكن أن يكون متعلقاً بإضمار فعل كأنّه قال: أعني عنها، أو يكون التقدير: ما العلم عنها بالحديث⁽⁵²⁾، وجعل بعضهم الباء حرف جر زائد، والحديث: خبر ما منصوب، وحينئذٍ لا يحتاج إلى متعلق به، أما ابن مالك فلم يرتض قياس الكوفيين، ولا تأويلات البصريين، وحمل بيت زهير على الشذوذ، وتابعه الشاطبي⁽⁵³⁾. والقول بزيادة الباء هنا على الرغم من قلة القائلين به أولى؛ لأن المعنى يستقيم بدونها، ولأن من مواضع زيادة الباء وقوعها في خبر (ما) و(ليس).

جدول (4) يبين تخريج إعمال ضمير المصدر

التأويل للشاهد	الشذوذ	القياس
البصريون	ابن مالك والشاطبي	الكوفيون والفارسي والرماني وابن جني

4- المبحث الثاني: الشاذ الذي لم يذكره أكثر النحاة قبله:

من أحكام ابن مالك على الشذوذ ما قل ذكره من النحاة قبله، إما لقلتها، أو لعدم ذيوها، ومن ذلك:

4- 1/ شذوذ زيادة (أن) بين كاف الجار والمجرور:

ا طردت زيادة (أن) في مواضع منها بعد لما، وأما زيادتها بين كاف الجر والمجرور بما فقد نص ابن مالك على شذوذها في قول الشاعر:

... كأن طيبة تعطو إلى ناضر السلم⁽⁵⁴⁾

على رواية جر (ضبية)، فحمل ذلك على زيادة (أن) شذوذاً⁽⁵⁵⁾.

والذي ذكره كثير من النحاة، وحكاه الأزهري عن أبي زيد: «سمعت العرب تنشده: كأن ظبية وكأن ظبية وكأن ظبية، فمن نصب خفف كأن وأعملها، ومن كسر أراد كظبية، ومن رفع أراد كأنها ظبية»⁽⁵⁶⁾، فأجازوا الأوجه الثلاثة، وإن كان بعضهم يستحسن الرفع من بين هذه الأوجه⁽⁵⁷⁾. ولم أجد من نص على شذوذ زيادة (أن) بين كاف الجر ومجرورها قبل ابن مالك.

4- 2 / شذوذ تحذير الغائب:

(إيّا): اسم مبهم، وتتصل به جميع المضمرات التي للنصب، تقول: إياك وإياي وإياه وإيانا. وجعلت الكاف والهاء والياء والنون بياناً عن المقصود وليست على الإضافة؛ لأنها معارف، وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون⁽⁵⁸⁾، وجعله الخليل مضافاً إلى ما بعده للبيان، لا للتعريف، وحكى شاهداً على ذلك عن بعض العرب: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)؛ حيث أضاف الضمير (إيا) إلى الظاهر وهو الشواب، وتابعه عليه قوم من النحاة، وعده الكوفيون شاذاً، وكذا آخرون من غيرهم كالأخفش وابن جني والزجاجي والزمخشري وابن يعيش، ورأوا أنه لا يعول عليه في جواز إضافته إلى الظاهر، وليس شذوذه عندهم من جهة تحذير الغائب، وإن كان الكثير في التحذير أن يوجه لمخاطب، ولكن قد يوجه لمتكلم وقد يوجه لغائب، والنحاة الذين تكلموا عن شذوذ ما حكاه الخليل، إنما يناقشون الإضافة إلى الظاهر في قوله: (وإيا الشواب)، ومن ثم مدى صحة الاستدلال بها على القول بإضافة (إيا) إلى الكاف والهاء والياء بعدها⁽⁵⁹⁾.

أما ابن مالك فقد استنبط من حكمهم على ما حكاه الخليل بالشذوذ فذهب إلى أن تحذير المتكلم شاذ، وتحذير الغائب أشد في قوله: (وإياه)⁽⁶⁰⁾، وقال في الألفية:

وشذ إياي وإياه أشد ... وعن سبيل القصد من قاس انتبذ⁽⁶¹⁾

ويفهم من هذا أن هناك من يميز القياس في تحذير المخاطب والغائب، وهو المفهوم من أمثلة سيويه والشلوين كما قال الشاطبي والأشموني، فقد ذكرا من أمثلة التحذير: (إياك، وإياه، وإياي)⁽⁶²⁾.

وكلام سيويه يشعر بأن تحذير المتكلم والغائب قياس كتحذير المخاطب، والشرح كالسيرافي حملوه على ظاهره، ولم يقيدوه إلا بأن التحذير هنا راجع للمخاطب، لا للمتكلم ولا للغائب⁽⁶³⁾.

وظاهر كلامه في التسهيل وشرحه جواز القياس على تحذير المتكلم؛ لأنه قال بنصب تحذير إياي وإيانا معطوفا عليه المحذور، فلم يصرح بشذوذه، وقد جعل ذلك الشاطبي من اضطرابات ابن مالك مرة بحمله على الشذوذ ومرة على القياس⁽⁶⁴⁾، وتبعه أبو حيان في حمل ذلك على الشذوذ، وكثير من شراح الألفية، وغيرهم⁽⁶⁵⁾.

ومن خلال التتبع لم أجد قبل ابن مالك من ناقش قياس هذه المسألة أو شذوذها إلا ما يفهم من تمثيلهم ما يدل على جواز ذلك، وهو الأقرب.

4- 3/ شذوذ استعمال اسم فاعل أوشك:

لم يوجد شذوذ في استعمال اسم الفاعل المنقول والمرتل بخلاف اسم الفاعل القياسي⁽⁶⁶⁾، وأما ظن وأخواتها فلم يستعمل اسم الفاعل منها⁽⁶⁷⁾.

ولكن قد جاء استعمال اسم فاعل أوشك في قول أسامة بن الحارث الهذلي:

فموشكة أرضنا أن تعود خلاف الخليط وخوشا يبابا

وقول كثير:

فإنك موشك ألا تراها وتعدو دون غاضرة الغوادي

وقد نبه ابن مالك في شرح التسهيل على شذوذ الشواهد السابقة، وعبر عنه في شرح الكافية بالقلة⁽⁶⁸⁾، ولم أجد قبل ابن مالك من أشار إلى هذا الاستعمال لا شذوذا ولا قياسا، وأما بعده فقد عبر بعضهم عنه بالقلة أو الندور⁽⁶⁹⁾، ولو أنه نسبه إلى الضرورة لكان أوجه.

5- المبحث الثالث: الشاذ على مذهب البصريين:

سبق الحديث عن صرامة البصريين في المقيس، ووصف ما خالف المطرد بالشذوذ إن لم يمكن تأويله، وعلى النقيض من ذلك الكوفيون، فقد توسعوا في إثبات الأحكام بناء على المسموع ولو كان قليلا، وقد تابعهم ابن مالك في هذا النهج؛ فهو أحيانا يصف الحكم بالجواز وشواهد قليلة لا ترقى إلى مستوى الاطراد، وما ذكره النحاة عنها إنما هو تخريج لبعض النوادر، مثل تجويزه رفع المستثنى في الكلام الموجب على أنه مبتدأ وخبره ما بعده مستدلا بقراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود: 81] (امرأتك) مبتدأ، والجملة

بعده خبره، وقد يكون الخبر مقدرا ومنه الحديث: ((كُلُّ أُمَّتِي مُعَاوِيٌّ إِلَّا الْمَجَاهِرُونَ)) (70) أي: المجاهرون بالمعاصي لا يُعافون، ونبه على أن أكثر المتأخرين لا يعرفون ذلك (71).

ولو نسبته إلى القلة أو الشذوذ لكان أولى، على أن النحاة قد خرجوا هذه النصوص تخريجات مختلفة (72)، ومع أن ابن مالك مجتهد لم يلزم مذهبا معينا، إلا أن أغلب ما وصفه بالشذوذ وافق فيه البصريين لأن الكوفيين يرون ذلك قياسا، ومنه:

5- 1/ جمع المذكر السالم لما لا يقبل تاء التأنيث عند قصد معناه:

من شروط ما يجمع هذا الجمع إذا كان صفة أن تكون قابلة لتاء التأنيث ك(مسلم)، فإن لم تقبلها لم تجمع هذا الجمع، كأحمر وسكران في لغة غير بني أسد، وقد شذ أسودون وأحمران وعانسون، وهذا عند البصريين، وقد ذكر ابن مالك مذهبهم، وتابعهم عليه، فقال:

وشذ أسودون أحمرنا كذا علانون وعانسونا (73)

واستشهد عليه بقوله:

فما وجدت نساء بني نزار حلائل أسودين وأحمرنا

فمؤنثه على (فعلاء)، فهذا وأمثاله عنده مما يحفظ ولا يقاس عليه، وذكر أن الكوفيين لم يشترطوا الخلو منها ولا قبولها، بل أجازوا أن يقال في هبيرة: الهبيرون، وفي أحمر: أحمران، على مذهبهم في الاعتداد بالقليل (74).

ولعل مذهب الكوفيين أقرب في قياس الجمع في (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، كونه لغة لقوم.

جدول (5) يبين تخريج جمع المذكر السالم لما لا يقبل تاء التأنيث نحو (أحمر) و(سكران)

الشذوذ	القياس
البصريون وابن مالك	الكوفيون

5- 2/ زيادة (أمسى) و(أصبح):

تعد (كان) أصلاً لكل فعلٍ وحدثٍ؛ لأن كلَّ فعلٍ يصحَّ تعويض (كان) منه، بخلاف سائر الأفعال، فليست كذلك، فتصرفوا في كان بالزيادة ما لم يتصرفوا في غيرها من أخواتها، وقد أتى زيادة غيرها من أفعال هذا الباب نادراً، وذلك: أصبح وأمسى، في قولهم: ما أصبح أبْرَدَها! وما أمسى أدْفأها!، حكى ذلك الأخفش، ومن ذكره من البصريين عدّه شاذاً، وأما أهل الكوفة فجعلوه قياساً في التعجب، ما لم يناقض معنى الفعل المزيد فيه معنى التعجب (75).

وقد رد المانعون على من أجاز زيادتهما بحجة أنهما من باب (كان) بأنه لو جاز ذلك فيهما لجاز ذلك في سائر أخواتها، ولأن (كان) تدل على ماض ولم توجب له شيئاً غيره، بخلاف غيرها⁽⁷⁶⁾. ونص ابن مالك على شذوذ زيادتهما في التعجب، ونقل عن أبي علي زيادة (أصبح) في قول الشاعر:

عدو عينيك وشانيهما أصبح مشغول بمشغول
وكذلك زيادة (أمسى) في قول الآخر:

أعادل قولي: ما هويت فأوي كثيراً أرى أمسى لديك ذنوبي⁽⁷⁷⁾

جدول (6) يبين تخريج زيادة (أمسى) و (أصبح)

الشذوذ	القياس
البصريون والأخفش وابن مالك	الكوفيون

5- 3/ نصب (أن) للمضارع بعد حذفها دون سبق ما يبيح إضمامها:

قد تحذف أن قبل المضارع دون بدل فتلغى غالباً، كقولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، تقديره: أن تسمع، فرفعوا؛ لأنها ضعفت بالحذف على غير القياس، وأما بقاء النصب بعد حذف (أن) دون سبق ما يبيح إضمامها فقليل، ومنه قول بعض العرب: (خذ اللص قبل يأخذك) كقوله: فلم أر مثلاً خباسة واحد ونحن نفسي بعد ما كدت أفعله أراد: بعد ما كدت أن أفعله⁽⁷⁸⁾.

وجعله سيبويه من باب الضرورة، وهو قليل لا يقاس عليه عند البصريين ورآه الكوفيون مقيساً، كما ذكر ابن مالك خلافهم، وتابع البصريين فقرر شذوذه، وعدم قبول إلا ما رواه عدل⁽⁷⁹⁾.

جدول (7) يبين تخريج نصب (أن) للمضارع بعد حذفها دون سبق ما يبيح إضمامها

الضرورة	الشذوذ	القياس
سيبويه	البصريون وابن مالك	الكوفيون

5- 4/ تعريف المضاف والمضاف إليه في تعريف العدد:

لا يجمع بين الألف واللام والإضافة عند البصريين، فإذا رمت تعريفه فإنك تعرف الاسم الآخر، فتقول: (قبضت خمس المئة التي تعرف)، ولا تعرف المضاف؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع الألف واللام

مع الإضافة، والكوفيون يجيزونه، فيجوز عندهم (الرطل الزيت)، و(الخمسة الأثواب)، كما رواها الكسائي عن بعض العرب، وعند البصريين إما أن تقول: خمسة الأثواب على الإضافة، وإن شئت قلت: الخمسة الأثواب، وأجريتها مجرى النعت، وحجة البصريين قلة المسموع، وأولوه على أنه على تقدير حذف مضاف، كأنهم قالوا الخمسة خمسة الأثواب وقالوا: فكما لا يجوز: الغلام زيد، بالإجماع، كذلك لا يجوز: الخمسة الأثواب⁽⁸⁰⁾.

وقد ذكر ابن مالك مذهب الكوفيين في إدخالهم أداة التعريف على المضاف، ثم قال: «والصحيح الاختصار به على ما سمع»، ولم يلجأ إلى التأويل⁽⁸¹⁾.

جدول (8) يبين تخريج تعريف المضاف والمضاف إليه في تعريف العدد

الشذوذ	القياس
البصريون وابن مالك	الكوفيون والكسائي

6- المبحث الرابع: ما تردد فيه بين الشذوذ ونفيه:

سبق أن الكوفيين ضيقوا نطاق الشذوذ، ووسعوا القياس، والبصريون على العكس من ذلك، وابن مالك في الشذوذ والقياس يتردد أحياناً بين المذهبين، وفي الغالب نفيه للشذوذ على طريقة الكوفيين وهو آخر الأمرين منه، وقد يتردد في كونه لغة، أو كونه ضرورة، وهذا شأن المجتهد المتحرر من ريقه التقليد، ومن تلك القضايا التي تردد فيها:

6- 1 / شذوذ الجزم ب(إذا) في الشعر خاصة:

من أدوات الشرط ما يكون فيه معنى الجزاء، فيجزم فعلي الشرط والجواب ومنه (إن)، ومن الأدوات ما لا يحمل معنى الجزاء فلا يجزم، إلا إذا حمل على حرف من حروف الجزاء، ومن ذلك (إذا)، ولم يجزم بها إلا في الشعر، مع إرادة معنى الشرط وكونها بمعنى (متى)، فمن ذلك إنشاد (سيبويه):

ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا إذا خمدت نيرانهم تقد

وكإنشاد الفراء:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل

والاختيار عند الخليل وسيبويه، وغيرها ألا يجزم بإذا، إلا في ضرورة الشعر؛ لأن ما بعدها موقت فخالفت حروف المجازاة في هذا، وأما الفراء وابن الحاجب فجعلوا الجزم بها لغة لبعض العرب، ولكنه قليل في مقابلة الرفع⁽⁸²⁾.

وقد جعله ابن مالك من باب الشذوذ في الشعر، ولكنه تردد في جعله من باب الضرورة وأجاب عمن جعله منها؛ لتمكن الجازم بـ(إذا) من أن يجعل مكانها (متى) الشرطية⁽⁸³⁾. وفي شرح التسهيل أنشد قول الشاعر:

وإذا نطاوغُ أمر سادتنا لا يشنا بخل ولا جن

ثم ذكر أن قائله ليس مضطراً، لأنه إذا رفع (نطاوغُ) لم يكسر الوزن ولم يزاخفه⁽⁸⁴⁾. يعني بذلك أنه قد يرد في النثر على قلة، وهذا ما صرح به في شواهد التوضيح، فقد ذكر من شواهد قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أخذتما مضاجعكما تكبّرا أربعاً وثلاثين» فقال: «وهو في النثر نادر، وفي الشعر كثير»⁽⁸⁵⁾.

وعلى هذا فشذوذ الجزم بـ(إذا) قولٌ وجيه، والذين قالوا بضرورته ربما خفي عليهم الحديث.

جدول (9) يبين تخريج الجزم بـ(إذا)

الضرورة	لغة قليلة	الشذوذ
الخليل وسيبويه وابن الشجري وغيرها	الفراء وابن الحاجب	ابن مالك

6- 2 / اطراد حذف ياء النداء مع اسم الجنس:

يجوز حذف حرف النداء من المنادى المفرد العلم لدلالة الإقبال عليه، نحو قوله تعالى: ﴿يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: 29]، ولا يجوز عند أكثر البصريين حذفه من النكرة غير المقبل عليها؛ لأنه ليس في الكلام إقبال يقوم مقامه، ولئلا يكثر الحذف، لأنه في الأصل: يا أيُّها الرجل، فحذفت أي وصلتها والألف واللام، فلو حذفت (يا) لتوالى الحذف، فلم يجز لذلك حذفها، وخصها سيبويه والمبرد بالشعر، ولكن وردت ألفاظ حملوها على الضرورة أو الشذوذ مثل قول العجاج: جاري لا تستنكري عذيري؛ يريد يا جارية. وقال في مَثَل: افتدِ مخنوق، يريد: افتد يا مخنوق، وأصبح ليل، يريد: يا ليل، وأطرق كرا، قال عنها سيبويه: «وليس هذا بكثير ولا بقوي»⁽⁸⁶⁾، وعد الكوفيون حذف حرف النداء مع النكرة قياساً مطرد⁽⁸⁷⁾.

وأما ابن مالك فقد أقر في شرح الكافية بشذوذ حذف حرف النداء في هذا المثل: (أطرق كرا)⁽⁸⁸⁾، ولكنه في شرح التسهيل رجح أن حذف حرف النداء مع النكرة قياسي؛ حيث قال: «وقد تقدم من كلامي ما يدل على أن ذلك لا شذوذ فيه إلا عند من لم يطالع على شواهد جوازه، ومن جملتها قوله صلى الله عليه وسلم: ((اشتدي أزمة تنفرجي)) وقوله صلى الله عليه وسلم مترحما على موسى عليه السلام: ((ثوبي حجر، ثوبي حجر))»⁽⁸⁹⁾، وهو معنى كلامه في الألفية، كما وضحه المرادي، وتابعه قائلاً: «والإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرة نشرها ونظماً»⁽⁹⁰⁾، وتنوع الشواهد شعراً ونثراً تدل على رجحان القياس.

جدول (10) يبين تحريج حذف ياء النداء مع اسم الجنس

ضرورة أو شذوذ	القياس
سيبويه والمبرد	الكوفيون وابن مالك

6-3/ وقوع فعل غير ناسخ للابتداء تالياً (إن) المخففة:

إذا دخلت (إن) المخففة من (إن) على الفعل أهملت وجوباً، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً، نحو ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: 143] أو مضارعاً نحو: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: 51]، أما أن يكون ماضياً غير ناسخ نحو قول عاتكة:

شلت يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد

فهذا لا يقاس عليه عند البصريين خلافاً للأخفش والكوفيين، فعندهم يجوز إن قام لأنا، وحكوا: إن قَتَعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطاً. يريد: إِنَّكَ قَتَعْتَ كَاتِبَكَ سَوْطاً، واستدلوا ببيت عاتكة السابق، فأدخلت اللام على مفعول (قتلت) و(قَتَعْتَ) وليساً من نواسخ الابتداء، ومن قال بقياسه من البصريين فمعتمداهم السماع، فقد جاء من ذلك أشياء؛ من ذلك ما حكى الأخفش في معانيه في قراءة ابن مسعود، قال: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ لَقِيلًا﴾ [سبأ: 31]، وقول امرأة من العرب: (والذى يُخْلَفُ به إن جاء لحاطباً)، وقول بعض العرب: (إن يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، وإن يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ)، وهي في هذه المواضع مخففة من الثقيلة بإجماع البصريين، واللام لام التوكيد، والكوفيون يجعلون (إن) هي النافية، واللام بمعنى (إلا)⁽⁹¹⁾.

وابن الشجري موافق للأخفش إذ جعل الفارق بينها وبين النافية هو اللام، تقول في النافية: إن قام زيد، وإن ضربت زيدا، وتقول في المؤكدة: إن قام لزيد، وإن ضربت لزيد⁽⁹²⁾.

أما ابن مالك ففي شرح الكافية جعله من الشذوذ،⁽⁹³⁾ وهكذا في الألفية بقوله: والفعل إن لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا إن ذي موصلا⁽⁹⁴⁾.

والغالب عنده في مقابلة النادر، والنادر لا يقاس عليه⁽⁹⁵⁾، ولكنه في التسهيل وشرحه مال إلى متابعة الأخفش، فقال: «وبقوله أقول لصحة الشواهد على ذلك نظما ونثرا»⁽⁹⁶⁾.

ولعل هذا هو الأرجح عنده، فإن شرح التسهيل آخر كتبه تأليفا، فقد مات قبل أن يكمله.

جدول (11) يبين تخريج وقوع فعل غير ناسخ للابتداء تالياً لـ(إن) المخففة

الشذوذ	القياس
البصريون وابن مالك	الكوفيون والأخفش وابن الشجري، وابن مالك في آخر القولين

6-4 / شذوذ رفع المضارع بعد (لم):

(لم) تجزم الفعل المضارع، ولكن قد ورد شاهد على إهمال عملها، وهو قول الشاعر:

لَوْلَا قَوَارِسُ مِنْ قَيْسٍ وَأُسْرَتُهُمْ
يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفَوْنَ بِالْجَارِ

وقد حمل عند بعضهم على الشذوذ وعلى تشبيهه (لم) بـ (لا)⁽⁹⁷⁾.

وبعضهم حمله على الضرورة⁽⁹⁸⁾، وجعله ابن مالك في شرح الكافية على الشذوذ، محمولة على

(ما)، وفي شرح التسهيل جعلها لغة لقوم محمولة على (لا)، وأنكر أبو حيان حملها على (لا)،

وجعلها محمولة على (ما) لأن (لا) لا تدخل على الماضي⁽⁹⁹⁾.

وقد سبق ابن جني ابن مالك في جعلها لغة، فالأقرب القول بالضرورة.

جدول (12) يبين تخريج رفع المضارع بعد (لم)

ضرورة	لغة لقوم	شذوذ
بعض النحويين ذكره الرضي والمرادي	ابن جني وابن مالك	ابن جني وابن مالك وابن يعيش

7- الخاتمة:

يخلص البحث في خاتمته إلى أبرز النتائج، وهي كالاتي:

الأولى: أكد البحث أن ابن مالك لم يلزم مذهبا معينا في الحكم بالشذوذ، ولكن أكثر ما جزم بشذوه جاء موافقا للبصريين؛ نظرا لصراحتهم في الحكم على ما خالف المطرد، على أنه لم يتابعهم في كل ما حكموا بشذوذه، بل أجاز القياس في طائفة منها، فضاقت دائرة الشذوذ عنده.

الثانية: أثبت البحث تعدد موارد الشذوذ عند ابن مالك؛ ومنها ورود قراءة شاذة -على أنه لا تلازم عنده بين شذوذ القراءة والحكم المستنبط منها-، وقد يكون مورد الشذوذ عنده حديثا شريفا - مع كثرة استشهاده بالحديث - أو بيتا شعريا، أو قولاً محكياً، أو لغة منقولة، أو صنعة نحوية، ومنطلقه في ذلك كله الندرة ومخالفة القياس، ولم يعتن كثيراً بالتفريق بين الشذوذ في القياس والاستعمال.

الثالثة: كشف البحث أن أكثر المسائل التي ذكر فيها ابن مالك الشذوذ تردد فيها؛ إما بكونها قياساً أو كونها لغة، أو كونها ضرورة، وتردده في ذلك ناشئ عن اجتهاد وتجرد للحقيقة، ويُعد في أكثرها تراجعاً عن القول بالشذوذ؛ إذ معظم التراجع عن الشذوذ كائن في شرح التسهيل آخر كتبه.

الرابعة: أظهر البحث أن هناك مسائل من الشذوذ عنده لم يبنه عليها أكثر السابقين لابن مالك؛ مما يؤكد اجتهاده وإلمامه بمذاهب النحاة، وبعضها وصفها سابقوه بأنه ضرورة، فاستبعد ابن مالك ضرورة ذلك؛ لإمكان الشاعر أن يغير هذا التركيب إلى تركيب آخر يخرج فيه عن الضرورة ناسباً ذلك إلى الشذوذ، فإن وجد له شواهد نثرية تعضده جعله جائزاً في السعة، وفهمه هذا للضرورة مخالف لما عليه جمهور النحاة في فهم الضرورة، إذ أنها عندهم فيما لم يستعملوه إلا في الشعر سواء وجدوا عنه مندوحة أم لم يجدوا، ولكنه أثبت الضرورة أثناء حكمه على النصوص.

الخامسة: من الأحكام التي رتبها ابن مالك على الشذوذ أن يقتصر فيه على المسموع ولا يقبل من هذا المسموع إلا ما رواه عدل، ويكره حمل غيره عليه وأشد منه الحمل على شاذ الشاذ.

السادسة: من الألفاظ التي استعملها ابن مالك دالة على الشذوذ: الاقتصار على ما سمع، ومنه عنده منع جمع أسماء الله الحسنى لأن معنى الجمعية فيها ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع مثل (القادرون) و(الوارثون) فتعظيم يتوقف فيه على السماع، وأما تعبيره بالقليل فيريد به ما جاء في الكلام ولم يختص بالشعر فهو على القياس مع قلته، وأما تعبيره بالندور فهو محتمل للقياس عليه والشذوذ، والغالب فيه الشذوذ.

السابعة: مما يؤخذ عليه أنه قد يصف الحكم بالجواز وشواهد قليلة لا ترقى إلى مستوى الاطراد، وما ذكره النحاة قبله عنها إنما هو تخريج لبعض النوادر، مثل تجويزه رفع المستثنى في الكلام الموجب على أنه مبتدأ وخبره ما بعده موجوداً أو مقدرًا، ولو نسبته إلى الدور أو الشذوذ لكان أولى، فقلة الشواهد وكثرتها من الأمور النسبية التي لم يضبطها ابن مالك ولا النحاة قبله بعدد محدد، وأحياناً قد يخالف عامة النحاة في تجويز القياس على ما حكم عليه النحاة بالشذوذ، مع إقراره بشذوذه، لأنه يرى تعدد الشواهد ولو كانت كلها من الشعر كافية لإثبات حكم ما، وقد يصف الحكم بالشذوذ والأولى به وصف القلة كما في مسألة شذوذ رفع الحين -الثابت- اسمًا وجعل المحذوف خبرًا لثبوت ذلك في القراءة وشواهد أخرى قليلة.

التوصيات: لا زال تراث ابن مالك غنياً بجوانب نحوية وصرفية ولغوية تستحق الدراسة، ومنها الشذوذ الصرفي؛ لذا يوصي البحث بدراستها.

الهوامش

- (1) ينظر: لسان العرب (3/ 494)، الخصائص (1/ 97).
- (2) ينظر: الخصائص (1/ 98).
- (3) دراسات في العربية وتاريخها (ص: 44).
- (4) ينظر: الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال، شواهد سيبويه نموذجاً: (106، 107).
- (5) ينظر: شرح التسهيل (3/ 424)، الكتاب لسيبويه (2/ 213)، الأصول في النحو (1/ 359، 360)، أمالي ابن الشجري (2/ 302)، اللمع في العربية لابن جني (ص: 114)، الإنصاف (1/ 296).
- (6) ينظر: شرح كتاب سيبويه (1/ 272).
- (7) شرح التسهيل (2/ 149).
- (8) ينظر: المقاصد الشافية (4/ 498).
- (9) ينظر: أصول التفكير النحوي (ص: 96)، الشاذ والنادر والمسموع (ص: 171).
- (10) ينظر: الكليات (ص: 576).
- (11) ينظر: شرح التسهيل (1/ 154)، التذيل والتكميل (2/ 244).
- (12) ينظر: المقتضب (4/ 243)، الأصول في النحو (1/ 338)، شرح التسهيل (3/ 398 - 400).
- (13) ينظر: التذيل والتكميل (2/ 243، 244)، تمهيد القواعد (9/ 4414)، شرح الكافية الشافية (3/ 1384، 1583).

- (14) ينظر: الضرورة الشعرية عند ابن مالك (ص: 223).
- (15) ينظر: الإنصاف (2/ 473-476)، التذيل والتكميل (11/ 241)، شرح التصريح، (2/ 362).
- (16) شرح الكافية الشافية (3/ 1533، 1534)، وينظر: شرح التسهيل (4/ 18).
- (17) شرح التسهيل (2/ 336-338).
- (18) ينظر: شرح الكافية الشافية (3/ 1411، 1412)، شرح التسهيل (1/ 14).
- (19) ينظر: الأصول في النحو (1/ 56)، شرح التسهيل (2/ 336-338).
- (20) ينظر: شرح الكافية الشافية (1/ 297-301)، شرح التسهيل لابن مالك (1/ 202)، الضرورة الشعرية عند ابن مالك (ص: 223).
- (21) ينظر: شرح جمل الزجاجي ط الكتب (1/ 179)، الأصول في النحو (1/ 57)، شرح كتاب سيبويه (1/ 236)، اللامات (ص: 54)، شرح الدماميني على المغني اللبيب (1/ 199).
- (22) ينظر: الأصول في النحو (1/ 57)، الخصائص (1/ 98-101).
- (23) . شرح التسهيل (1/ 393)، وينظر: شواهد التوضيح (ص: 136)، وينظر: شرح الكافية الشافية (1/ 450-452)، التذيل والتكميل (4/ 343)، شرح ابن الناظم (ص: 110).
- (24) ينظر: شرح الرضي (4/ 216)، شرح ابن الناظم (ص: 110).
- (25) شرح التسهيل (2/ 307، 308).
- (26) ينظر: شرح التسهيل (3/ 432)، المفصل (ص: 71) شرح الأشموني (3/ 69)، تمهيد القواعد (7/ 3663)، شرح الرضي (1/ 398).
- (27) ينظر: المحتسب (2/ 24).
- (28) شرح التسهيل (4/ 82).
- (29) الارتشاف (4/ 1864).
- (30) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص: 7).
- (31) الاقتراح في أصول النحو وجدله (ص: 69).
- (32) ينظر: شرح التسهيل (3/ 273)، شرح الكافية الشافية (1/ 89)، المقاصد الشافية (4/ 175).
- (33) ينظر: شرح التسهيل (4/ 12، 13)، معاني القرآن للفراء (1/ 135).
- (34) شرح الكافية الشافية (3/ 1536، 1537)، وهذه القراءة بالنصب ذكرها سيبويه سماعا، وهي في مصحف عبدالله ابن مسعود، وعليها قراءته، كما ذكر ذلك المبرد، ينظر: الكتاب لسيبويه (3/ 13)، المقتضب (2/ 12).
- (35) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (1/ 190).
- (36) ينظر: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (3/ 32).

- (37) ينظر: شرح الكافية الشافية (3 / 1591، 1592)، شواهد التوضيح (ص: 72).
- (38) ينظر: المحتسب (2 / 42، 387).
- (39) ينظر: شرح الكافية الشافية (1 / 442، 443).
- (40) ينظر: الكتاب لسبويه (1 / 58)، شرح كتاب سبويه (1 / 327)، معاني القرآن للأخفش (2 / 492)، الأصول في النحو (1 / 96)، الكشف (4 / 71).
- (41) ينظر: التذيل والتكميل (4 / 292).
- (42) ينظر: الكتاب لسبويه (1 / 377، 397)، المقتضب (3 / 272)، الارتشاف (3 / 1571).
- (43) ينظر: شرح التسهيل (2 / 326، 327)، الكتاب لسبويه (1 / 374).
- (44) ينظر: شرح التسهيل (2 / 310)، وينظر: التذيل والتكميل (8 / 317).
- (45) ينظر: التذيل والتكميل (8 / 317)، تمهيد القواعد (5 / 2207).
- (46) ينظر: شرح المفصل (2 / 343).
- (47) ينظر: الكتاب لسبويه (2 / 373-376)، شرح التسهيل (3 / 185، 186).
- (48) ينظر: شرح التسهيل (3 / 185، 186)، شرح الكافية الشافية (2 / 787).
- (49) شرح التسهيل (3 / 185، 186)، شرح الكافية الشافية (2 / 787)، وينظر: الإنصاف (2 / 564-566)، شرح المفصل (2 / 340).
- (50) ينظر: المقاصد الشافية (4 / 225).
- (51) ينظر: شرح الرضي (3 / 407)، همع الهوامع (3 / 54)، شرح الأشموني (2 / 202).
- (52) ينظر: شرح جمل الزجاجي (2 / 27، 28).
- (53) ينظر: شرح التسهيل (3 / 106)، المقاصد الشافية (4 / 226).
- (54) شرح الكافية الشافية (3 / 1530).
- (55) ينظر: شرح التسهيل (2 / 46).
- (56) تهذيب اللغة (8 / 322)، وينظر: الكتاب لسبويه (2 / 135)، الكشف (4 / 286)، الأصول في النحو (1 / 245)، المحتسب (1 / 308)، شرح جمل الزجاجي (2 / 482).
- (57) ينظر: تأويل مشكل القرآن (ص: 282)، شرح كتاب سبويه (3 / 403).
- (58) ينظر: الكشف (1 / 13).
- (59) ينظر: الكتاب لسبويه (1 / 279)، شرح كتاب سبويه (2 / 177).
- (60) ينظر: شرح الكافية الشافية (3 / 1378).
- (61) ألفية ابن مالك (ص: 146).
- (62) ينظر: الكتاب لسبويه (1 / 274)، شرح الأشموني (3 / 87)، المقاصد الشافية (5 / 487-489).

- (63) ينظر: شرح كتاب سيبويه (2/ 170)، المفصل (ص: 73)، المقاصد الشافية (5/ 487-489).
- (64) ينظر: شرح التسهيل (1/ 146).
- (65) ينظر: الارتشاف (3/ 1479)، شرح ابن الناظم (ص: 433)، شرح التصريح (2/ 277)، تمهيد القواعد (7/ 3682)، المقاصد الشافية (5/ 486)، شرح الأشموني (3/ 87).
- (66) ينظر: ما شذ عن القاعدة الصرفية في أبنية الأسماء (ص: 33).
- (67) ينظر: شرح التسهيل (1/ 400، 401)، شرح الكافية الشافية (1/ 460).
- (68) ينظر: شرح التسهيل (1/ 400، 401)، شرح الكافية الشافية (1/ 460).
- (69) ينظر: شرح ابن الناظم (ص: 114)، الارتشاف (3/ 1235)، شرح الأشموني (1/ 287)، المقاصد الشافية (2/ 290).
- (70) مختصر صحيح الإمام البخاري، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002 م (4/ 79).
- (71) ينظر: شواهد التوضيح (ص: 94-97)، شرح التسهيل لابن مالك (2/ 266).
- (72) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: (ص: 404)، الإنصاف (1/ 218). البحر المحيط (2/ 590).
- (73) شرح الكافية الشافية (1/ 190).
- (74) ينظر: شرح التسهيل (1/ 79)، شرح الكافية الشافية (1/ 193)، معجم الهوامع (1/ 168)، شرح الرضي (3/ 376)، التذيل والتكميل (1/ 315)، المقاصد الشافية (1/ 181).
- (75) ينظر: شرح كتاب سيبويه (1/ 359)، شرح جمل الزجاجي (1/ 586)، شرح المفصل (4/ 424)، شرح الأشموني (1/ 245)، المقاصد الشافية (2/ 197).
- (76) ينظر: الأصول في النحو (1/ 106)، شرح كتاب سيبويه (1/ 359).
- (77) ينظر: شرح الكافية الشافية (1/ 414).
- (78) ينظر: الكتاب لسبويه (1/ 307)، الإنصاف (2/ 456)، شرح ابن الناظم (ص: 490).
- (79) ينظر: شرح الكافية الشافية (3/ 1518)، شرح التسهيل (4/ 50)، الإنصاف (2/ 456-460).
- (80) ينظر: معاني القرآن للفراء (2/ 33)، الأصول في النحو (1/ 321)، المفصل (ص: 271)، شرح اللمع في النحو (ص: 335)، التذيل والتكميل (9/ 345).
- (81) ينظر: شرح الكافية الشافية (3/ 1660)، شرح التسهيل (2/ 408).
- (82) ينظر: الكتاب لسبويه (3/ 61)، شرح كتاب سيبويه (1/ 76، 484)، معاني القرآن للفراء (3/ 158)، المقتضب (2/ 56)، أمالي ابن الشجري (2/ 82)، أمالي ابن الحاجب (1/ 185).
- (83) ينظر: شرح الكافية الشافية (3/ 1583، 1384، 1579)، شرح التسهيل (4/ 82).

- (84) ينظر: شرح التسهيل (4/ 82).
- (85) شواهد التوضيح (ص: 72).
- (86) الكتاب لسيبويه (2/ 231)، وينظر: المقتضب (4/ 259)، شرح جمل الزجاجي (2/ 88)، المختسب (2/ 70).
- (87) ينظر: الارتشاف (5/ 2421)، شرح الأشموني (3/ 19)، المقاصد الشافية (5/ 247، 248).
- (88) ينظر: شرح الكافية الشافية (3/ 1361).
- (89) شرح التسهيل (3/ 432).
- (90) توضيح المقاصد والمسالك (2/ 1056).
- (91) ينظر: المقاصد الشافية (2/ 395) شرح الأشموني (1/ 318)، التذيل والتكميل (5/ 140 - 144)، شرح جمل الزجاجي (1/ 438، 439)، معاني القرآن للأخفش (2/ 455)، اللامات (ص: 116).
- (92) ينظر: أمالي ابن الشجري (3/ 147).
- (93) ينظر: شرح الكافية الشافية (1/ 503 - 505).
- (94) ألفية ابن مالك (ص: 95).
- (95) ينظر: المقاصد الشافية (2/ 395).
- (96) شرح التسهيل (2/ 36).
- (97) ينظر: لسان العرب (9/ 198).
- (98) ينظر: شرح المفصل (4/ 214)، شرح الرضي (4/ 82).
- (99) ينظر: شرح التسهيل (1/ 28، 4/ 66)، شرح الكافية الشافية (3/ 1591).

قائمة المراجع:

أولاً: المصادر:

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1413 هـ - 1991م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ - 1999م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، شرح اللمع في النحو، تح: د. محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1428هـ.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تح: د. صاحب أبو جناح، جامعة الموصل - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، 1400 هـ - 1980م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، تح: سليمان بن عبدالعزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ - 1990م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط1، مكة، 1402 هـ - 1982م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1405هـ.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، ط3، بيروت، 1414هـ.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - لبنان، 1422 هـ - 2001م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1418 هـ - 1998م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هنداي، دار القلم - دمشق، ودار كنوز إشبيلية، ط1.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي، معاني القرآن للأخفش، تح: د. هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1411 هـ - 1990م.
- الأزهرى، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت 2001م.

- الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تح: أ.د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - ليبيا، 1395 - 1975م.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - لبنان، 1419هـ - 1998م.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ - 2003م.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي، اللامات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، ط2، دمشق، 1405هـ - 1985م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، ط3، بيروت، 1407هـ.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صناعة الإعراب، تح: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال، ط1، بيروت، 1993م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب لسيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1408 هـ - 1988م.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت/ 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت - لبنان، 2008م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو وجدله، دار القلم، ط1، دمشق، 1409 - 1989م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1428 هـ - 2007م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاشي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، مصر.
- القرطبي، مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تح: عبد الفتاح شلبي، دار نخضة مصر.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، تح: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة - بيروت.

- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب. - بيروت.
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ - 2008م.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1، مصر، 1428هـ.
- الوقاد، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م.
- ثانيًا: المراجع الحديثة:**
- أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، 2007م.
- حسين، محمد الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، ط2، دمشق، 1960م.
- زاهر، نورة، الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال، شواهد سيبويه نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، 1432هـ.
- ثالثًا: المجلات والدوريات:**
- الرّباح، فهد بن رباح بن فهد، الشاذ والنادر والمسموع في النحو والصرف التداخل والتمايز، مجلة الدراسات اللغوية، مج: 26، عدد: 4، (شوال - ذو الحجة 1445هـ) (أبريل - يونيو 2024).
- القشعمي، أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن، الضرورة الشعرية عند ابن مالك بين التقعيد والتطبيق، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة المجمعة، ع23 (2021م).
- العولقي، د. صالح عبد الله منصور، ما شذ عن القاعدة الصرفية في أبنية الأسماء، الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، ع 3، 2020م، <https://doi.org/10.53286/arts.v1i3.232>